# كلمة وفد الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# بمناسبة انعقاد الدورة 56 للجنة السكان والتنمية

**نيويورك 11 أفريل 2023**

**شكرا سيدي الرئيس**

يود وفد بلادي بداية أن يتقدم إليكم بالتهنئة على إنتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجنة السكان والتنمية، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب النجاح والتوفيق في أعمال هذه الدورة.

كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل كوبا الموقر نيابة عن مجموعة 77 والصين.

**السيد الرئيس**

تضع الجمهورية الجزائرية إلتزامها بتحقيق أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030 في صلب أولوياتها، تم ترجمة ذلك عبر مجموعة من الخطط والبرامج التنفيذية تهدف أساسا إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة.

منذ انتخابه رئيسا للجمهورية، وضع السيد عبد المجيد تبون الشباب الذي تزيد نسبته عن النصف من جملة السكان، في صلب برنامج عمله، وسعى إلى تكريس دوره وتعزيز مكانته ليكون فاعلا أساسيا في تسيير الشؤون العامة.

هذا ما أفضى إلى إنشاء المجلس الأعلى للشباب الذي تم تأسيسه بموجب مرسوم رئاسي لسنة 2021, طبقا لأحكام دستور 2020، يهدف إلى تقديم آراء وتوصيات حول المسائل المتعلقة بحاجات الشباب وازدهاره في شتى المجالات، وتشجيع روح المواطنة لديه وإشراكه في الحياة العامة والسياسية وصنع القرار وكذا إشراكه في مسار التنمية بشتى أبعادها.

أما في قطاع التعليم، وقناعة من الجزائر بأن التعليم يعد من أهم الركائز التي من شأنها ضمان مستقبل أفضل، فإن مبادئ السياسة الوطنية للتربية التي تسهر عليها الحكومة تستند أساسا على إلزامية التعليم ومجانيته لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 16 سنة، وهو ما أفضى إلى تحقيق الجزائر لنسبة تسجيل الأطفال في المدارس إلى 100 /100، أزيد من 100/50 منهم من الفتيات.

وفي هذا السياق، فقد أشادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بالانجازات التي حققتها الجزائر في تعزيز حماية الأطفال وضمان حصولهم على التعليم والصحة والحماية الإجتماعية، كما رحبت بالتزام الجزائر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ولاسيما الفرة 7 من الهدف 8 بشأن القضاء على عمالة الأطفال بجميع أشكالها بحلول عام 2025.

**سيدي الرئيس**

إن الجزائر التي تظل ملتزمة بضمان "أن لا يتخلف أحد" عن ركب التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الخامس منها الساعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، قد حرصت على إدراج مبدأي عدم التمييز وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات دون إستثناء في كل التشريعات الوطنية، وهذا تماشيا مع الإلتزامات الدولية للجزائر وثوابتها ومرجعيتها الوطنية.

يعد ضمان مساواة الفرص بين الرجال والنساء في سوق الشغل من أهم التدابير التي تم تضمينها في الدستور الهادف إلى تعزيز مسعى المساواة بين الرجل والمرأة في

شتى الميادين، فضلا عن تعزيز دور المرأة وضمان مشاركتها الفعالة في مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذا حمايتها من كل أشكال العنف.

وكما نصت عليه المادة 68 من الدستور، تحرص بلادي على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل كما كرس قانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل ضمانا يتمثل في المساواة بين العمال في الأجور دون تمييز.

بالإضافة إلى ذلك، فإن خطة عمل الدولة الرامية إلى تشجيع استفادة المرأة من كافة البرامج التنموية بوصفها شريكا أساسيا في التنمية الوطنية، على غرار برنامج "تشجيع المقاولاتية النسوية" و برنامج "تشجيع المرأة الماكثة بالبيت على الإنخراط في مسار الإنتاج الوطني" و برنامج "ترقية المرأة الريفية"، أدت إلى زيادة في معدلات مشاركة المرأة في الحياة العملية حيث ارتفع معدل المرأة العاملة خلال العشر سنوات الماضية إلى 42 في المئة.

أما بخصوص قطاع الصحة، فإن الحكومة الجزائرية تعكف ، مثلما تم التأكيد عليه من خلال بيان السياسة العامة للحكومة لسنة 2022 ، على تحسين تنظيم وسير هياكل مؤسسات الصحة عبر كامل التراب الوطني، كما تجلى ذلك من خلال إنشاء الوكالة الوطنية لرقمنة قطاع الصحة والتي تهدف إلى إدراج التكنولوجيات الحديثة وتطوير المنصات الداخلية والخارجية المتعلقة بالمؤسسات الصحية.

**سيدي الرئيس**

بهدف تخفيض نسبة البطالة، إتخذت الجزائر مجموعة من الآليات كإنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر، كأجهزة لدعم وإنشاء المؤسسات المصغرة نظرا لقدرتها على خلق فرص العمل  وعلى التكيف والمساهمة في التنمية الشاملة، كما تم إدراج منحة البطالة رسمياً في قانون المالية لسنة 2022، بهدف ضمان التكفل الإجتماعي إلى حين التحصل على منصب شغل.

**سيدي الرئيس**

إن مجهود الحكومة من حيث المكاسب الإجتماعية يتأكد من خلال تحسن مكانة الجزائر في التصنيفات الدولية خاصة في مجال التنمية البشرية ومكافحة الفقر، وحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد تم تصنيف الجزائر ضمن البلدان ذات مؤشر عال في مجال التنمية البشرية حيث تحتل المرتبة الأولى في شمال إفريقيا والمرتبة الثالثة في القارة الإفريقية.

**وختاما سيدي الرئيس،** أجدد تطلعات الحكومة الجزائرية ورغبتها في مواصلة العمل البناء مع لجنة السكان والتنمية، الرامي إلى تثبيت أطر الشراكة في شتى المجالات المتعلقة بالسكان والتنمية.

**وشكرا على كرم الإصغاء**